برامج الاحزاب .. ومشروعات الحكومة

بقلم: احمد طلعت (قانوني عربي)

المناقشات التي تدور الآن على صفحات الجرائد ، وتلك التي تنقلها الى الشعب موجات الاذاعة وشاشات التليفزيون ، تدل على ان الديمقراطية في الجزائر قد قطعت شوطا طويلا - وايجابيا - خلال فترة قصيرة جدا ، منذ اصدار الدستور الجديد وقانون الاحزاب .

بل اننا لا نتجاوز الحقيقة عندما نقرر بان التجربة الديمقراطية في الجزائر - خلال هذه الفترة القصيرة - يمكن اعتبارها تجربة رائدة في الوطن العربي كله ، وانها قد سبقت بجديتها ، وحيويتها ، بعض الاقطار العربية الاخرى التي بدأت فيها التجربة منذ عدة سنوات .

وقلنا الجدية والحيوية ، واضعين في الاعتبار عاملين على اكبر قدر من الاهمية :

الاول ، ان التجربة قد سمحت بقيام عدد كبير من الاحزاب السياسية خلال شهور معدودة ، وهو ما يؤكد - في ذاته - انه ليس هناك ادنى قيد على حرية انشاء الاحزاب ، وهو ما نعتبره شرطا اوليا واساسيا في اية تجربة ديمقراطية حقيقية .

واذا كان البعض يتخوف من كثرة عدد الاحزاب ، ويتخوف من ان يؤدي ذلك الى نوع من الفوضى السياسية ، فان هذا الرأي مردود عليه بانه من طبيعة الاشياء ان يعقب نظام الحزب الواحد اجتهادات عديدة ومتباينة ، ما تلبث مع استمرار التجربة ان تتبلور في اتجاهات محدودة وواضحة ، يحكم الشعب لها او عليها .

فكثير من الاحزاب السياسية التي قامت يمكن ان تتوارى وتضعف ، كما ان احزابا اخرى يمكن ان تقوى وان تنتشر ، لكن ذلك كله لابد ان يتم من خلال تقييم الشعب لهذه الاحزاب بصورة طبيعية ، ودون اي تدخل من السلطة لتحديد عدد الاحزاب واتجاهاتها .

اما الاعتبار الثاني ، فهو جو الحرية الذي سمح لجميع القوى السياسية - على اختلاف اتجاهاتها - ان تعرض برامجها على الجمهور بصورة متوازنة ومتكافئة عن طريق اجهزة اعلام كانت الى وقت قريب خاضعة لرقابة - او توجيه - الحزب الواحد ..

ولقد رأينا في تجارب اخرى للتعددية الحزبية في بعض البلاد العربية ، كيف ان اجهزة الاعلام الحكومية بقيت على ولائها للحزب الحاكم دون ان تفسح اي مجال امام احزاب المعارضة الناشئة ، رغم ان هذه الاحزاب الناشئة من حقها ان يصل صوتها الى الجمهور ، وان تعرض عليه برامجها ، خصوصا وانها في بداية عهدها لا تملك من الامكانيات ما يسمح لها بان تنشىء اجهزة اعلام تنافس بها الاعلام الحكومي .

ورغم ان هذه البلدان الاخرى التي نشير اليها ، تطلق على اجهزة اعلامها اسم الاجهزة القومية ، وهو اسم يوحي بانها في خدمة كل الاتجاهات ، الا ان الاسم لم يكن ينطبق على مسمى حقيقي ، وظلت في خدمة السلطة وحدها .

ومن هنا قلنا بأن الجدية في التجربة الديمقراطية الجزائرية قد سمحت لاجهزة الاعلام الوطنية ان تنهض بمسؤوليتها في عرض مختلف وجهات النظر المعارضة بصورة متوازنة .. ومتكافئة ..

وبقي سؤال يتردد في جميع البرامج التليفزيونية والاذاعية التي دعيت اليها احزاب المعارضة ..

والسؤال يقول : ما هي مشروعات الحزب لحل مشكلات محددة مثل الاسكان .. او البطالة .. او غيرها ..؟

والحقيقة ان مطالبة هذه الاحزاب الناشئة بالاجابة على مثل هذا السؤال فيه تحميل لها باكثر مما تطيق ..

فبداية ينبغي ان نفرق بين برامج الاحزاب ، ومشروعات الحكومة .

ذلك ان برامج الاحزاب - في كل البلاد الديمقراطية - تتضمن فلسفتها العامة في حل المشكلات ، اي رؤيتها الخاصة بها في معالجة امور المجتمع السياسية والاقتصادية وغيرها ..

من ذلك ان يرى الاشتراكيون ان حل المشكلات يبدأ بالملكية العامة لوسائل الانتاج ، كليا او جزئيا ، بينما يرى الليبراليون - مثلا - ان الحل في تشجيع الملكية الخاصة والحافز الفردي ..

فاذا انتقل اولئك - او هؤلاء - الى مقاعد الحكم ، فان الامر هنا يتعلق بالمشروعات وليس بالبرامج ..

فاذا عرض على الاشتراكيين - مثلا - مشروع لانشاء شركة لانتاج المسنوجات ، تطرح اسهمها للاكتتاب العام ، ويتولى المساهمة فيها وادارتها رأس المال الخاص ، فان الاشتراكيين سوف يرفضون الموافقة على هذا المشروع ، ويقومون بدلا من ذلك بانشاء شركة وطنية ، ذلك ان زيادة الانتاج وتوفير فرص العمل - من وجهة نظرهم - يجب ان تتم عن طريق القطاع العام .

اما الليبراليون ، فانهم على العكس سوف يوافقون على الشركة الخاصة ، لأن زيادة الانتاج وتوفير فرص العمل - في رأيهم - يجب ان تتم عن طريق القطاع الخاص .. وهكذا

فبرامج الاحزاب السياسية هي فقط رؤية لطرق ايجاد الحلول ، اما مشروعات الحكومات فهي التطبيق الفعلي لهذه الرؤية .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان مطالبة الاحزاب بالحديث عن مشروعات محددة لحل المشكلات يفترض ان تكون لدى هذه الاحزاب البيانات والاحصائيات عن حجم المشكلة ، والموارد المتاحة ، وارتباط المشروعات بعضها ببعض ، وهو ما لا يمكن لحزب خارج الحكم ان يتوفر عليه .

ولنأخذ مثلا ، فاذا فكر حزب في انشاء احد المشروعات - مع ان ذلك كما قلنا ليس عمله - فانه سوف ينبغي عليه ان يعرف موقع المشروع ومقدار حاجته من الطاقة المحركة ، والمياه اللازمة لتشغيله وشبكة الطرق والمواصلات التي تستخدم لنقل انتاجه ومدى توفر المواد الخام اللازمة له في السوق المحلي ، وامكانية توفير العملات الحرة لاستيراد ما يحتاجه من المكونات المستوردة ..

فلا يكفي ان يقول حزب من الاحزاب اننا سنبني مصنعا يوفر كذا منصب عمل ويضيف للاقتصاد القومي كذا من ملايين الدنانير ، وانما يجب ان يكون الحزب على دراية بكل العناصر التي سقناها على سبيل المثال ، وهو ما لا يتوفر الا للحكومات .

ومن جهة ثالثة ، فان احزاب المعارضة ليس من عملها ان تقدم حلولا لاحزاب اخرى تتولى السلطة ، والا كان معنى ذلك ان يبقى حزب واحد في السلطة ، يصفق له الشعب ان اصاب ، وتسعفه احزاب المعارضة بالحلول ان اخطأ ..

وهذه الصورة للعمل السياسي تتشابه مع طالبين يؤديان الامتحان ، احدهما طالب فاشل يريد ان يغش الاجابة من زميله لينجح بمجهود غيره ...!!

وكل ما نتمناه هو ان تؤكد الاحزاب الجديدة على برامجها وفلسفتها السياسية ، وتترك الحديث عن مشروعاتها الى وقت تتولى فيه الحكم ..